ملامح من التاريخ السياسي في الكويت

أحمد الديين

أعدها للنشر

علي حسين العوضي

اخراج وتنفيذ

عبدالعليم شهاوي

٢٠١٢

الطليعة

أقام التيار التقدُّمي الكويتي مخيَّمه الربيعي الأول، والذي شهد أجواءً اجتماعية حافلة بين منتسبيه. وتخلل هذا المخيَّم بعض المحاضرات التثقيفية والتنويرية، التي شملت مختلف القضايا السياسية المحلية.

عضو التيار التقدُّمي أحمد الديين ألقى محاضرة حول التاريخ السياسي الكويتي، تناول فيها تطوُّر الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الكويت، منذ بداياتها، متوقفاً أمام محطات بارزة أسهمت في التحوُّل في المسار الديمقراطي.

صباح الأول حكم الكويت بتفويض شعبي أقرب إلى الشورى

الطليعة:٢٢ فبراير ٢٠١٢

من المهم جداً إلقاء الضوء على التاريخ السياسي في الكويت، لما يحمله من سمات خصائص معينة، تختلف عن بقية بلدان المنطقة. فالتاريخ السياسي دائماً ما يرتبط بنشوء الكيانات السياسية، في حين أن الكيان الاجتماعي الكويتي سابق للكيان السياسي وتأسيس مدينة الكويت والإمارة.

ارتبط الكيان السياسي في الكويت بهجرة العتوب. لقد نشأت الكويت في الأساس كميناء بمنطقة شمال الخليج، حيث كان لها دور اقتصادي مهم يخدم شمال الجزيرة العربية والعراق. فالبريطانيون، على سبيل المثال، عندما أغلقوا وكالة شركة الهند الشرقية في البصرة عام 1775 نقلوا مقرها إلى الكويت.

وكان الاقتصاد الكويتي في تلك الفترة يعتمد على أنشطة محددة، مثل الغوص للحصول على اللؤلؤ، الذي لم يكن يشمل العوائل الحضرية داخل المدينة فقط، بل كانت هناك بعض القبائل التي ارتبطت بهذا العمل بشكل أو بآخر، كما اعتمدت الكويت على الملاحة والتجارة عبر السفن، وكانت نوعين: الأول عُرف بـ«القطاعة»، وهي السفن التي تدور على سواحل الخليج العربي، والثاني «السفر»، ونقصد السفن التي كانت تصل إلى الهند وأفريقيا، ما كان يتطلب أسطولاً متطوراً.

كما أن هناك نشاطاً اقتصادياً، بالتعاون مع البادية، وهو ما أطلق عليه تجارة «المسابلة»، وهي أن أبناء القبائل العربية في الصحراء يتبضعون في الكويت بنظام من الاقتراض متفق عليه، إضافة إلى النمط الاقتصادي في الصحراء.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن الكويت التاريخية ليست هي الكويت الحالية جغرافياً، فقد كانت امتداداتها تصل إلى 57 ألف كيلومتر متربع، وتحديداً نستطيع القول إن الامتداد يصل إلى جميع المناطق التي تدفع زكاة لحاكم الكويت بن صباح.

نظام اجتماعي وسياسي

عندما نأتي إلى النظام الاجتماعي ما قبل النفط، كان الشيوخ موجودين، ولكن ضمن إطار الإدارة، والسلطة الاقتصادية كانت بيد التجار، وهم «الطواشين»، أي تجار اللؤلؤ، أو التجار الذين يملكون أساطيل السفن، وفي الوقت نفسه هناك الطبقة الكادحة من فئات مختلفة من المجتمع الكويتي.

أما الطابع السياسي الكويتي، فكان مختلفاً تماماً عن دول المنطقة، فهي ليست إمارة أخذت بحد السيف، فما حدث أنه كان هناك تفويض شعبي لصباح الأول، وحدث تسلسل ضمن عائلة الصباح في توارث الإمارة، بخلاف دول خليجية أخرى سيطرت على الحكم بالقوة، ونستطيع القول إن التاريخ السياسي للكويت نشأ مع نشأة الإمارة والاتفاق على العهد مع بن صباح، أي كان أقرب إلى الشورى.

تحوُّل جذري

استمر توارث الإمارة من الأب إلى الابن حتى الأمير الخامس، وهو الشيخ عبدالله بن صباح، الذي تطوَّرت في عهده الكويت بشكل كبير، وهو أول حاكم كويتي سك عملة كويتية، ما يدل على قوة الاقتصاد آنذاك، كما أنه ساعد مدحت باشا في الدولة العثمانية لفتح الإحساء وقطر عام 1871، ونتيجة لهذا الموقف، كوفئت أسرة الصباح بمنحها إقطاعية في الفاو، في مزارع النخيل، ما وفر مصدر دخل إضافياً للإمارة.

هذا الحاكم لم يورِّث الحكم لأحد أبنائه، بل قسّم السلطة بين إخوانه، حيث كلّف أخويه محمد بإدارة المدينة وجراح بإدارة الاقتصاد والمالية، في حين

تولى الأخ الثالث (مبارك) شؤون البادية.

في هذه الفترة، نشأت مراكز قوى بين هؤلاء الإخوة، فعندما توفي الشيخ عبدالله، لم تنتقل السلطة إلى ابنه جابر، إنما انتقلت إلى أخيه محمد، الذي استعان بأخيه الآخر جراح، اللذين ضيَّقا على مبارك، وكان يبدو أنهما ليسا على وفاق معه، وتطوَّرت الخلافات والتناقضات، وكان لدى مبارك طموح كبير، إلى أن حدث تحوُّل مهم غيَّر مسار الكويت بصورة كاملة، من نظام يعتمد على الشورى إلى سلطوي، عندما قفز الشيخ مبارك الصباح إلى نظام السلطة، بإقصائه لأخويه في مايو 1896، حيث انفرد بالسلطة والقرار، فأصبح الوضع مختلفاً عن السابق.

معارضة جديدة

وفرض الشيخ مبارك ضرائب جديدة على الكويت، لتمويل حملاته الحربية، وحدث اعتراض على توليه السلطة بهذه الطريقة، فجزء من الكويتيين وقفوا مع أبناء محمد جراح ومع يوسف الإبراهيم في مناوءتهم للحكم الجديد، ونشأت صراعات، إلا أنه مع وفاة الإبراهيم انتهت المعارضة.

وفي هذه الأثناء، نشأت معارضة كويتية، بسبب الاحتلال البريطاني للعراق عام 1914. ففي هذه الفترة، كان الشيخ مبارك يريد دعم صديقه الشيخ خزعل، الذي كان مؤيداً للاحتلال البريطاني، ولكن أهل الكويت رفضوا ذلك، وأكدوا تأييدهم للدولة العثمانية.

مجلس الشورى

استمرت هذه الأمور فترة من الوقت، إلى أن توفي مبارك، وجاء الشيخ جابر بن مبارك، وكان الأمل ألا يدخل الحروب ويخفف من الضرائب، وهذا ما حدث فعلاً، إلا أن عهده لم يستمر طويلاً، حيث جاء بعد وفاته سالم المبارك، الذي كرر سياسات والده نفسها في الحروب، وأدى طموحه إلى دخول الكويت في خلافات مع البريطانيين، وكذلك مع ابن سعود، وشهدت هذه الفترة تذمراً من الكويتيين تجاه هذه السياسة، وكانت هناك عرائض للمطالبة بالعودة إلى نظام الشورى، ومع وفاة الشيخ سالم في فبراير 1921، تحرَّك أهل الكويت، للمطالبة بمجلس للشورى، وأعدوا وثيقة تم التوقيع عليها.

ومع موافقة الشيخ أحمد الجابر على هذه الوثيقة، نشأ مجلس الشورى الأول عام 1921، وأعضاؤه هم:

إبراهيم المضف، أحمد الخالد، أحمد الحميضي، خليفة الغانم، شملان بن سيف عبدالرحمن النقيب، عبدالعزيز الرشيد، مرزوق البدر، مشعان الخضير، هلال المطيري ويوسف بن عيسى القناعي.

هذا المجلس عقد مجموعة من الجلسات، وكانت هناك محاولة لتنظيم الشؤون المالية للإمارة، وغيرها من الأمور، إلا أنه نشأت خلافات بين أعضائه، حيث انفرط عقده، وانحل تلقائياً من ذات نفسه.

ولكن الكويتيين طالبوا في عهد أحمد الجابر بتنظيم خاص للإمارة، ولاسيما أن هناك نظاماً برلمانياً ظهر إلى الوجود في العراق، فطالبوا بإنشاء بلدية ومجلس معارف.. وغيرهما من المجالس المتخصصة.

وهنا، لا بد أن نسجِّل نقطة لمصلحة المجتمع الأهلي الكويتي، الذي كانت كل هذه المبادرات تتم عن طريقة، مثل التعليم النظامي والبلديات وإصلاح الأحوال، ولكن في النهاية رجعنا إلى مسألة السلطة والانفراد بالقرار.

حدثت هناك تدخلات من بعض الشيوخ في مجلس المعارف والبلدية أدت إلى استقالة أعضائهما، ونشأت من جديد روح المعارضة في المجتمع.

في هذه الفترة، اتسعت سلطات الشيخ أحمد الجابر، نتيجة توقيع امتياز عمليات التنقيب عن النفط، فأصبحت لديه قوة اقتصادية مستقلة عن

الاقتصاد المحلي، ما جعل سلطة أحمد الجابر أكبر، ودفع التجار إلى المطالبة بمشاركة سياسية وإصلاح للأوضاع وتطوير لنظام الإمارة، وأفضت هذه الأمور إلى تكوين كتلة وطنية بدأت تطالب بوجود برلمان ومجلس منتخب ودستور. وقام مجموعة من أهل الكويت بتوجيه رسالة إلى الشيخ أحمد الجابر في يونيو 1938.

جرى كل هذا بالتزامن مع نصيحة بريطانية قدمها المقيم البريطاني في الخليج للمعتمد البريطاني في الكويت الذي أوصل رسالة إلى الشيخ أحمد الجابر، يطالبه فيها بإجراء إصلاحات في الإمارة.

استجاب الشيخ أحمد الجابر أمام الحراك المحلي والضغط الخارجي، للمطالب الشعبية، وبالفعل جرت انتخابات أول مجلس أمة تشريعي في الكويت في 29 يونيو 1938 في ديوان الصقر، وعدد المرشحين كان 20 شخصاً، فاز منهم 14 عضواً بمقاعد مجلس الأمة التشريعي الأول، وهم:

عبدالله حمد الصقر، محمد ثنيان الغانم، يوسف بن عيسى القناعي، علي السيد علي سليمان الرفاعي، مشعان الخضير الخالد، حمد داود المرزوق، سليمان خالد العدساني، عبداللطيف ثنيان الغانم، يوسف صالح الحميضي، مشاري حسن البدر، سلطان إبراهيم الكليب، صالح عثمان الراشد، يوسف المرزرق وخالد عبداللطيف الحمد.. ثم استقال محمد ثنيان الغانم، لظروف عائلية، وأتى من بعده محمد بن شاهين الغانم.

مبادرة دستورية

وقرر أعضاء المجلس، بمبادرة منهم، اختيار الشيخ عبدالله السالم، ليكون رئيساً لمجلس الأمة التشريعي، نظراً لاستنارته وتعاطفه مع الحركة الإصلاحية.

ووضع المجلس التشريعي دستوراً مكوناً من خمس مواد، ينطلق من نظام «حكومة الجمعية»، حيث نصت المادة الأولى على أن «الأمة مصدر السلطات، ممثلة بهيئة نوابها المنتخبين»، وجاءت المادة الثالثة لتؤكد أن «المجلس مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية جميعاً». في حين أشارت المادتان الرابعة والخامسة إلى «أن مجلس الأمة التشريعي هو محكمة الاستئناف والسلطة التنفيذية.. يجمع بين جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية».

وعندما عرض الدستور على الشيخ أحمد الجابر تردد في التوقيع عليه، إلا أن ميزان القوى لم يكن في مصلحته، وطلب في المقابل تغيير كلمة ذات دلالة، فالدستور يبدأ بالقول «نحن أحمد الجابر أمير الكويت»، إلى.. «نحن أحمد الجابر حاكم الكويت»، ووافق المجلس على هذا التعديل، وهناك فرق بين «أمير» التي تعني الإمارة الدستورية، و«حاكم» التي تعني أن بيده الحكم والقرار والسلطة السياسية، وصدر الدستور الأول بهذا الاتجاه.

وقد اتخذ المجلس التشريعي الكثير من القرارات المهمة، فكانت له إنجازات مهمة، مثل تأميم بعض الشركات الاحتكارية في النقل والمشروبات الغازية والجلود و«المصران»، وفرض ضريبة لمصلحة التعليم، وأرسل بعثة دراسية إلى مصر، وأحضر طبيباً لإنشاء مستوصف، وكذلك بنى قوة نظامية للشرطة، برئاسة غانم صقر الغانم، إضافة إلى شرطة خفر السواحل، برئاسة محمد عبدالعزيز القطامي، وإدارة للجوازات.. وغيرها من الأمور.

وأصدر المجلس القانون الأساسي، الذي رفض الشيخ أحمد الجابر التوقيع عليه، وحدث ذلك بالتزامن مع تغيير في موازين القوى، فالبريطانيون الذين كانوا مؤيدين للمجلس في فترة سابقة، بدأوا يغيِّرون توجههم، عندما وجدوا أن المجلس يتدخل في العلاقة بين شركة النفط والحاكم، وكان هناك خلاف حول سكرتارية الحاكم، الذين كان لهم صفوة

ونفوذ وحاشية، حيث طالب المجلس بإبعادهم، وكذلك نجمت مشكلة لاعتراض المجلس على بعض التسهيلات التي قدمها المعتمد البريطاني لبعض الكويتيين المهاجرين الذين حصلوا على الجنسية الهندية الإنكليزية، وكذلك رفض المجلس الاتفاقية التي وقعها البريطانيون نيابة عن الكويت مع السعودية.

وتطوَّرت الأمور، إلى أن قام الشيخ أحمد الجابر بحل المجلس، ثم أجريت انتخابات مجلس الأمة التشريعي الثاني في ديسمبر 1938، في اتجاه إسقاط نواب المجلس السابق، حيث اتخذ قراراً بتوسيع عضوية المجلس، وتمت الانتخابات في المدرسة المباركية، وفاز نواب المجلس المنحل بأغلبية ساحقة.

وصدر قرار من الحاكم، بتعليق جلسات المجلس، إلى أن تتم الموافقة على الدستور الجديد.

وفي مارس 1939، جرى احتفال نظمه الإنكليز لمنح عبدالله السالم وساماً، وفي خطاب المعتمد البريطاني والرد عليه من الشيخ أحمد الجابر، وصفت الكويت بأنها تحت الحماية البريطانية، حيث كان لأعضاء المجلس رأي آخر، فاتفاقية 1899 برأيهم كانت تفويضاً لبريطانيا بشأن العلاقات السياسية الخارجية للكويت مع الدول الأخرى، وليست اتفاقية حماية، فرفضوا الكلام الذي قيل في هذه الاحتفالية. وأرسلوا برقية للحاكم وللمعتمد البريطاني، أبدوا فيها اعتراضهم على ذلك.

وهنا تضافرت عوامل محددة: الموقف البريطاني وموقف ابن سعود، وكذلك الحكومة العراقية، وليس الملك في معارضتهم، لوجود مجلس منتخب، وتغيُّر ميزان القوى، ما أدى إلى حل مجلس الأمة التشريعي الثاني في 5 مارس 1939.

أنصار المجلس قاموا بتحركات ضد قرار الحل، وألقى الشهيد محمد المنيس كلمة حماسية أمام الجمهور، واعتقل المنيس، وتعمدت قوات الأمن - بطريقة مستفزة - عرضه في السوق الداخلي، ما أثار الناس، وحدث تبادل لإطلاق النار، واستشهد محمد القطامي، بعد إصابته، وأصيب وجُرح يوسف المرزوق، وأعدم محمد المنيس. وسقط الشهيدان دفاعاً عن الديمقراطية والمجلس.

ومع تطوُّر الأحداث، هربت بعض الشخصيات إلى خارج الكويت، وجنحت السلطة بعدها إلى التهدئة والحوار، بعدما تمت دعوة بعض أعضاء المجلس مع يوسف بن عيسى القناعي لمقابلة الشيخ أحمد الجابر، وفجأة تم تفتيش المدعوين، وتم الزعم بوجود رسالة مع أحدهم، تطلب الانضمام إلى العراق، إلا أن الحقيقة لا توجد مثل هذه الرسالة، لأنها إلى الآن لم تظهر ولم يشاهدها أحد، وللأسف الشديد، فإن حل المجلس جاء لأنه كان يطالب بالتأكيد على استقلال الكويت ويرفض المساس بالوحدة الوطنية.

وثيقة 1921

«نحن الواضعون أسماءنا بهذه الورقة، قد اتفقنا واتحدنا على عهد الله وميثاقه بإجراء البنود الآتية:

أولاً: إصلاح بيت الصباح، كي لا يجري بينهم الخلاف في تعيين الحاكم.

ثانياً: إن المرشحين لهذا الأمر هم: الشيخ أحمد الجابر، الشيخ حمد المبارك والشيخ عبدالله السالم.

ثالثاً: إذا اتفق رأي الجماعة على تعيين أي شخص من الثلاثة، يرفع الأمر للحكومة (والمقصود هنا الحكومة البريطانية) للتصديق عليه.

رابعاً: المعين المذكور يكون بصفته رئيس مجلس شورى.

خامساً: ينتخب من آل الصباح والأهالي عدد معلوم لإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والانصاف».

وطرحت هذه الوثيقة على الشيخ أحمد الجابر، الذي وافق على هذه البنود، وتمَّت مبايعته وتولى الإمارة.

رسالة أهل الكويت إلى أحمد الجابر 1938

حضرة صاحب السمو الأمير الجليل أحمد الجابر أدام الله بقاءه

يا صاحب السمو

إن الأساس الذي بايعتك عليه الأمة لدى أول يوم من توليك الحكم، هو جعل الحكم بينك وبينها على أساس الشورى التي فرضها الإسلام ومشى عليها الخلفاء الراشدون في عصورهم الذهبية.

غير أن التساهل الذي حصل من الجانبين أدى إلى تناسي هذه القاعدة الأساسية، كما أن تطوُّر الأحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفاً دقيقة، دفع بعض المخلصين من رعاياك أن يبادورا إليك النصيحة، راغبين التفاهم وإياك على ما يصلح الأمور ويدرأ عنهم وعنك عوادي الأيام وتقلبات الظروف، ويصون لنا كيان بلدنا، ويحفظ استقلالنا، غير قاصدين إلا إزالة أسباب الشكوى، وإصلاح الأحوال عن طريق التفاهم مع المخلصين من رعاياك، متقدمين إليك بطلب تشكيل مجلس تشريعي مؤلف من أحرار البلاد، للإشراف على تنظم أمورها، وقد وكلنا حاملي كتابنا هذا ليفاوضوك على هذا الأساس، والله نسأل أن يوفق الجميع لما فيه صلاح البلاد.

جماعتك المخلصون

موازين القوى السياسية تقلبت.. والبعض اعتبر الدستور خطأً تاريخياً

الطليعة:٢٩ فبراير ٢٠١٢

تم اعتقال بعض نواب المجلس التشريعي والمؤيدين له، أمثال: يوسف المرزوق وسليمان العدساني وصالح عثمان الراشد وعبداللطيف ثنيان الغانم وسيد علي سيد سليمان الرفاعي ومشعان الخضير الخالد.

وأمضى هؤلاء في السجن خمس سنوات، وأفرج عنهم في أبريل من عام 1944. والتساؤل المطروح هو: لماذا لم تتطوَّر الحركة الديمقراطية في تلك الفترة؟ نقول إن نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939، غيَّر موازين قوى عديدة، وكذلك الموقف البريطاني الذي تغيَّر بشكل يناهض التحوُّلات الديمقراطية. وهنا، عاشت الكويت في حالة من الانفراد بالسلطة، وقامت بإنشاء مجلس شورى بالتعيين، وهو إجراء شكلي لم ينجح.

تطور جديد

ومع الإفراج عن المعتقلين في عام 1944، بعد محاولة من الشيخ حافظ وهبة، حدث في عام 1946 تطور تاريخي مهم في الاقتصاد الكويتي، عندما بدأ تصدير النفط بكميات تجارية، فلم تعد هناك أهمية كبيرة للنظام الاقتصادي القديم، حيث نشأ وضع جديد، وأيضا أعمال ووظائف في شركة النفط، وهناك ميزانية للدولة، وبدأت البعثات التعليمية تظهر بكثافة، إلا أنه مع كل هذه التطورات لم يكن هناك تطور سياسي ملموس، حتى المطالبات بإنشاء نادٍ أدبي ثقافي قوبل بالرفض، على الرغم من إنشاء نادٍ أدبي في العام 1924. بعدها، حدث تطور سريع داخل المجتمع الكويتي، فعندما توفي الشيخ أحمد الجابر في 29 يناير 1950 تغيَّر ميزان القوى، حيث نُصِّب الشيخ عبدالله السالم حاكما في 25 فبراير 1950 لوجوده خارج الكويت، وكان مستنيرا بفكره ومتعاطفا مع الحركة الإصلاحية الديمقراطية، وفي الوقت نفسه حدث رخاء في عهده.

الشيخ عبدالله السالم كان مقيدا بشكل أو بآخر، لأن جزءاً من أفراد الأسرة الكبار يرفضون التوجهات الديمقراطية، فلم يكن ميزان القوى لمصلحته تماما، ولكن مع ذلك، سمح بإجراء انتخابات للمجالس المتخصصة عام 1951، فصار هناك مجلس منتخب للصحة وآخر للمعارف والأوقاف والبلدية.

حراك شعبي

أهل الكويت طالبوا في ذلك الحين بدستور، فالرأي القائم هو أننا إمارة دستورية، وما حصل في هذه الفترة هو إنشاء الأندية، سواء كانت رياضية أو ثقافية.. وكذلك إعطاء تراخيص للصحف، فأصبحت هناك حركة داخل البلد، فتكوَّنت حركات سياسية وتيارات، حيث نشأت حركة الإخوان المسلمين في الكويت، ومن ثم حركة القوميين العرب، إضافة إلى تنظيمات أخرى للبعث العربي واليسار الشيوعي، من خلال تنظيم العصبة الديمقراطية، فحدثت مطالبات لعقد مؤتمر دستوري في مسجد السوق، الذي هو بجانب المدرسة المباركية في مايو 1955، لانتخاب هيئة شعبية لوضع دستور.

طبعا، السلطة منعت بالقوة انعقاد مثل هذا المؤتمر، ولكن الحركة الوطنية نشطت، وخصوصا بعد العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956. ونتذكر حينها عندما أصدر مدير الشرطة - آنذاك - الشيخ صباح السالم أمراً لقائد قوة الشرطة بقمع المتظاهرين، واستقال جاسم القطامي و19 آخرون من مناصبهم ووظائفهم في الشرطة، لرفضهم هذا الأمر، ما يدل على قوة الحركة الوطنية.

ومع استمرار المطالبات الشعبية بإجراء انتخابات عامة، أجريت هذه الانتخابات، وعندما فاز د. أحمد الخطيب وجاسم القطامي ويعقوب الحميضي، حدث استنفار لمراكز النفوذ التي رفضت النتيجة، وطالبوا بإبعاد هؤلاء الثلاثة، لكن النواب الفائزين رفضوا وقدموا استقالاتهم. ونشأت في هذه الأثناء «الرابطة الكويتية»،

التي ضمت أبناء التجار المستنيرين، بالتحالف مع القوميين العرب، وطالبت بالإصلاحات. وفي هذه الفترة، ازداد نفوذ الحركة الوطنية، وارتفعت حدة طرحها، مقابل التشدد من بعض الأطراف في السلطة والأسرة.

ففي مناسبة الذكرى السنوية الأولى للوحدة بين مصر وسوريا عام 1959، أقيم مهرجان في ثانوية الشويخ، احتفالا بهذه المناسبة. فألقى جاسم القطامي كلمة باسم الأندية الكويتية، قال فيها «نحن نتطلع أن يكون للشعب دستوره ونوابه ووزراؤه، وينتهي الحكم العشائري، ويقوم حكم برلماني دستوري». وعلى اثره، تم فض الاحتفال واستدعاء جاسم القطامي وأحمد الخطيب واتخذت السلطة قرارا بإغلاق الأندية، بما في ذلك الأندية الرياضية وجميع الصحف، ما عدا الجريدة الرسمية «الكويت اليوم».

استقلال الكويت

في عام 1958، كان هناك أمر آخر يجري، وهو أن هناك اتجاها لتنال الكويت استقلالها، بحيث تصبح جزءاً من الاتحاد العربي الهاشمي بين المملكة الأردنية والعراقية، فجاءوا بخبير قانوني، وهو عبدالرزاق السنهوري، وتم تكليفه بوضع قوانين لدولة حديثة، واستمر وضع الأساس لدولة حديثة، على الرغم من فشل مشروع الدولة الهاشمية.

وفي عام 1961 نالت الكويت استقلالها، وبعدها في 25 يونيو طالب عبدالكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق، انطلاقا من ادعاءات معينة. وكانت هناك مشكلة في الاعتراف العربي والدولي، سواء في الجامعة العربية أو الأمم المتحدة، وشكل وفد برئاسة الشيخ جابر الأحمد مع شخصيات كويتية، حيث عاد الوفد بتوصيات تؤكد أهمية وجود دستور وبرلمان. فالحركة الوطنية كانت تطالب وهناك تاريخ سابق بهذا الاتجاه، والشيخ عبدالله السالم كان يميل للقبول بهذا الشيء، فتمت الخطوة الأولى باتجاه النظام الدستوري، من خلال تأسيس المجلس المشترك، وفي الوقت نفسه تهيئة الأجواء لانتخابات مجلس تأسيسي، وقتها طالب «الوطنيون» بأن تكون الكويت دائرة واحدة، لكن هذا المطلب قوبل بالرفض، حيث صدر القانون بتقسيم الكويت إلى 20 دائرة، فحدثت توجهات نحو المقاطعة، حتى تم التوصل إلى صيغة وسط، تمثلت في تقسيم الكويت إلى 10 دوائر. وصدر القانون رقم 1 لسنة 1962، وهو النظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال. طبعا، المعارضة الوطنية، نتيجة لالتصاقها بالواقع الاجتماعي والمجتمعي وقيادتها للحراك السياسي، نجحت في الفوز بالانتخابات، حيث تولى د. أحمد الخطيب منصب نائب رئيس المجلس التأسيسي، حيث فاز عن دائرة الشويخ والجهراء. وتم تشكيل لجنة إعداد الدستور التي شملت شخصيات معارضة، مثل يعقوب الحميضي وأخرى مستنيرة، مثل وزير العدل حمود الزيد الخالد، إضافة إلى الشيخ سعد العبدالله وسعود العبدالرزاق ورئيس المجلس عبداللطيف ثنيان الغانم.

مساومة سياسية

وعقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات وتناولت العديد من القضايا الرئيسة، مثل النظام الرئاسي أو البرلمان، إلى أن تم الاتفاق على نظام وسط يشمل الاثنين، ونقاش آخر حول الشريعة الإسلامية، وكذلك عضوية الوزراء من غير النواب في مجلس الأمة، إضافة إلى الهيئات السياسية. وتستطيع القول إن الدستور هو نتيجة مساومة سياسية معينة. وفي عام 1963، أجريت انتخابات مجلس الأمة الأول، وفازت المعارضة بكتلة كبيرة، تمثلت في ثمانية نواب، وكذلك التجار. الحركة الوطنية الديمقراطية أنجزت إنجازات أخرى غير الدستور، مثل إنشاء مؤسسات المجتمع

المدني والنقابات العمالية والحركة الطلابية، من ثم أصبحت الكويت أمام استحقاقات الدولة الحديثة. هناك بعض الشيوخ تعامل مع الدستور على أنه خطأ تاريخي يجب تصحيحه، وبدأت أول محاولة لإفراغ الدستور من محتواه الديمقراطي بإصدار سلسلة من القوانين المقيدة للحريات، وأدى ذلك إلى استياء نواب المعارضة، والتي قدمت استقالتها من المجلس، من خلال بيان شهير عام 1965 بعد وفاة الشيخ عبدالله السالم.

تزوير 1967

الحركة الوطنية استجمعت صفوفها وقواعدها لخوض انتخابات مجلس الأمة الثاني التي أجريت في 25 يناير 1967، وتأتي أهميتها بأنه مع هذا المجلس يكون قد مضى خمس سنوات على بدء العمل بالدستور، وهذا المجلس هو الذي سيقوم بتنقيح الدستور نحو الأفضل، حيث تألفت كتلة قوية من المعارضة لخوض الانتخابات، تكوَّنت من حسن فلاح رئيس اتحاد نقابات البترول، إلى عبدالعزيز الصقر رئيس غرفة التجارة، مرورا بأحمد الخطيب وجاسم القطامي وسامي المنيس وعبدالله النيباري وأحمد السعدون وآخرين، وكان المتوقع أن تفوز هذه الأغلبية الوطنية، وتضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى تزوير فج للانتخابات، حيث دخلت الشرطة بالقوة لنقل الصناديق من اللجان الفرعية إلى الأصلية، من دون أن تغلق هذه الصناديق أو تختم بالشمع الأحمر، ومن دون مرافقة القاضي ومتدربي اللجان، وتم استبدال أوراق الناخبين، والغريب أنها جاءت كلها بلون واحد!

حدث اعتراض من المعارضة والقريبين منهم، وصدر بيان، كان التوجه أن تقوم الحركة الوطنية بتحرك كبير، ولكن بسبب اختلاف المصالح بين التجار الذين طالبوا بالتهدئة، وقيادة الحركة الوطنية وأدى ذلك إلى انفضاض واسع للجماهير القريبة من الحركة الثورية الشعبية التي قامت ببعض الأعمال الاحتجاجية ضد عمليات التزوير. الحقيقة، أنه حدث تطور سلبي آخر في العالم العربي وهزيمة حزيران 1967، وضعفت معها الحركة التحريرية العربية وأصبح هناك ميزان مختلف للقوى. ومع ذلك، حاولت الحركة الوطنية أن تقوم بدورها في ظل أوضاع صعبة: مجلس مزوَّر، لا توجد صحافة، قيود على الاجتماعات. فمجموعة حركة الشعبية الثورية، ممثلة بعناصرها، مثل: د.أحمد الربعي وعبداللطيف الدعيج وأحمد الديين وناصر الغانم.. وغيرهم، قامت بتوزيع منشورات والتعبير عن الاحتجاج في الذكرى الثانية للتزوير وزرع قنابل صوتية في مبنى وزارة الداخلية وبيت وزير الداخلية ومبنى مجلس الأمة، وحدثت هناك عمليات اعتقال واسعة بين صفوف الحركة. ووجدت السلطة نفسها تتراجع عن أسلوبها، عندما انتقد رئيس الوزراء حينها الشيخ جابر الأحمد بعض السياسات العامة والوعد بالإصلاح.

فكان واضحاً أن انتخابات 1971 ستجري من دون عمليات تزوير.

تشكيلات سياسية

الحركة الوطنية هنا انقسمت إلى قسمين: الأول يريد المشاركة، والآخر يريد المقاطعة، وهو ما يؤكد حالة الانشقاق التي حدثت في حركة القوميين العرب، التي تحوَّلت إلى ثلاثة أجنحة، اليسار وهم الحركة الثورية الشعبية، مجموعة أحمد الخطيب وسامي المنيس وعبدالله النيباري الذين شكلوا حركة التقدميين الديمقراطين، في حين أن المجموعة الثالثة، بقيادة جاسم القطامي، أسسوا لاحقاً التجمع الوطني.

وخاضت حركة التقدميين الانتخابات، وفاز كل من د. أحمد الخطيب وسامي المنيس وعبدالله النيباري وأحمد النفيسي، في ظل مقاطعة الأطراف الأخرى. أما اليسار الوطني، فكانت قوته في الحركة النقابية، سواء العمالية أو الطلابية. أما جماعة التجمُّع الوطني، فكان ثقلهم حينها في جمعية الخريجين.

وبدأت الجماعات الإسلامية والدينية في هذه الفترة تنشط بشكل ملحوظ، حيث لم يكن لها أي دور في

النشاط السياسي والاجتماعي، على الرغم من تكونها في العام 1947. وفرضت التحديات الجديدة واقعا مختلفا.

انفراج نسبي

إلا أنه في انتخابات 1975 شاركت غالبية أطراف الحركة الوطنية، وأصبحت هناك حالة من الإفراج النسبي في البلد، انعكس على الصحافة وعلى مؤسسات المجتمع المدني وتأسيس تجمُّعات سياسية أخرى، مثل التجمُّع الدستوري والأحرار الدستوريين.

في هذه الفترة، كان هناك تطور في صفوف اليسار الوطني، ونشأ من بين مجموعة من النقابيين والشباب حزب اتحاد الشعب، كحزب يمثل الطبقة العامة، وأنشئ اتحاد الشبيبة الديمقراطية، وكانت لها إصدارات إعلامية، مثل نشرتي الاتحاد والشبيبة، وكان له وجود داخل الحركة الطلابية، لكن الوجود الأهم كان داخل الحركة النقابية العمالية. إلا أن هذه الحالة لم تستمر طويلاً، عندما جئنا إلى أغسطس 1976 وتم الانقلاب الأول على الدستور، بإصدار الأمر الأميري بحل مجلس الأمة وتعليق العمل ببعض مواد الدستور.

مشروعان متواجهان: النهج السلطوي.. وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة

الطليعة:٧ مارس ٢٠١٢

شهد صيف عام 1976 الانقلاب الأول على الدستور، عندما صدر أمر أميري بتعليق العمل ببعض مواده، وتم حل مجلس الأمة حلاً غير دستوري وفُرضت قيود على حرية الصحافة.

والتساؤل الذي يطرح الآن، لماذا جرى هذا الانقلاب؟ الحقيقة أن هذا الأمر يُعزى لأسباب كثيرة، فقد نشأت في الكويت في تلك الفترة بعد الفورة النفطية في عام 1973، طغمة مالية برجوازية طفيلية أكثر رجعية وتخلفاً، ولا تريد حياة ديمقراطية، وفي الوقت نفسه حدث صراع داخل الأسرة على منصب ولاية العهد عندما وردت معلومات أن حالة أمير الصحية سيئة جداً، فكانوا لا يريدون أن يكون هناك مجلس أمة يقرر ولي العهد المقبل لاعتبارات معينة، خصوصاً في ظل النفوذ والواضح للشيخ جابر العلي داخل المجلس، فأرادت بعض الأطراف قطع الطريق عليه، وهذا ما حصل.

الانقلاب على الدستور

ورداً على حل مجلس الأمة، صدر بيان من عدد من جمعيات النفع العام احتجاجاً على هذا الانقلاب، وقِع عليه آنذاك نادي الاستقلال، الاتحاد العام لعمال الكويت، رابطة الأدباء، رابطة الاجتماعيين، جمعية المحامين، جميعة الصحافيين والاتحاد الوطني لطلبة الكويت.

وقد رفض التوقيع على هذا البيان كل من جمعية الاصلاح الاجتماعي وجمعية الخريجين.

وتشكلت في المقابل حكومة غير دستورية، دخلها لأول مرة الاخوان المسلمون عن طريق رئيس جمعية الاصلاح حينها يوسف الحجي، ودخلها أيضاً عدد من الشخصيات التي التصقت بالتيار الوطني، مثل عبدالله إبراهيم المفرج وحمود النصف وعبدالعزيز حسين.

وأصدرت الحكومة لاحقاً قانون منع التجمعات عام 1979، إلا أن البلد خلال السنوات من 1977 إلى 1980 كان في حالة تململ. وعلى الرغم من بعض العرائض والمطالبات الداعية إلى عودة قطار الديمقراطية ومجلس الأمة، إلا أن الحراك الفعلي اتخذ أشكالاً مختلفة، أهمها تمرد المجندين عام 1979 عندما خرجوا بتظاهرة خارج أسوار الكلية العسكرية والمعسكرات الخاصة بهم في مسيرة إلى منزل الشيخ سعد العبدالله.

وفي هذه الفترة، ايضاً، ظهرت حركة مسجد شعبان التي لا يجب النظر إليها على أنها حركة طائفية، فالمطالب التي طرحت كانت عادلة وشارك في هذه الحركة، سنة وشيعة، وألقى الدكتور أحمد الخطيب خطاباً فيها، إضافة الى شخصيات وطنية مشاركة.

إلا أنه بعد الثورة الايرانية، أصبح هناك نوع من الانقسام المذهبي داخل المجمع.

محاولة التنقيح

هذه الثورة أحدثت تغييراً عند السلطة، فكان التفكير في عودة الحياة النيابية، وفي هذه الأثناء ظهرت الثورة الافغانية أيضا، إذن جملة من المعطيات أثرت على السلطة، وكان لها اتجاه ضاغط، وهنا شكلت لجنة لتعديل الدستور وتنقيحه جاءت بالتعيين، وقدمت السلطة مقترحاتها للجنة باتجاه المزيد من الصلاحيات الممنوحة لها مقابل تقليص الدور البرلماني التشريعي والرقابي لمجلس الأمة، ومع ذلك رفضت هذه اللجنة المعينة جميع المقترحات الحكومية، ما عدا اقتراح زيادة أعضاء مجلس الأمة إلى 60 عضواً، واقترحت اللجنة تعديل المادة الثانية من الدستور ولم تكن محصلة نتائج

اللجنة مرضية لبعض الشيوخ.

عودة المجلس

وهكذا صدر القرار بعودة مجلس الأمة، ولكن عن طريق التحكم بافرازاتها واضعاف المعارضة الوطنية، فكان هناك اتجاه نحو تفتيت الدوائر الانتخابية العشر إلى نظام انتخابي يُقسم الكويت إلى 25 دائرة انتخابية، ونحجت في ذلك، حيث سقط كل مرشحي التيار الوطني الديمقراطي باستثناء د. خالد الوسمي، وعرض مشروع تنقيح الدستور على ذلك المجلس الذي وافق عليه من حيث المبدأ، وبقي موضوع التصويت عليه لكل مادة منفصلة.

وهنا برزت حركة شعبية داخل النقابات والقطاع الطلابي وبين كل الأطراف الوطنية، وتشكلت وفود ضاغطة تذهب إلى النواب وتعقد ندوات، ووجه الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي رسالة إلى أعضاء مجلس الأمة يشرحان فيها خطورة التعديلات الحكومية، وكذلك لا ننسى الدور الكبير الذي لعبه د. خالد الوسمي في إقناع النواب «العوازم» بعدم التصويت للمقترحات الحكومية، وأصبح ميزان القوى مختلفاً بفضل هذا الحراك، وأدى ذلك إلى أن تسترد الحكومة مشروعها الخاص بتنقيح الدستور عام 1983.

الانقلاب الثاني

وفي انتخابات 1985 فازت قوى المعارضة من جديد وبقوة، ولكن الفرحة لم تستمر عندما انقلبت السلطة مرة ثانية على الدستور في 3 يوليو 1986 مع فرض الرقابة المسبقة على الصحف.

وهنا علينا أن ننظر إلى التنظيمات السياسية الوطنية، فكانت ظروف العمل السياسي صعبة، والتنظيمان الوحيدان اللذان كانا يصدران بيانات بانتظام هما حزب اتحاد الشعب واتحاد الشبيبة لارتباطهما بالحركة النقابية.

وفي عام 1989 نشأت فكرة توجيه العريضة الشعبية للأمير للمطالبة بعودة العمل بالدستور وعودة الحياة النيابية.

فتشكلت لجنة الـ45 من شخصيات شملت كل الأطياف، الا أن الديوان الأميري رفض تسلم هذه العريضة التي وقعها آلاف الكويتيين، مما استدعى إقامة اجتماع بين لجنة الـ 45، نواب المجلس المنحل في يوم الاثنين 4 ديسمبر 1989 في ديوانية جاسم القطامي في الشامية، ومنها انطلقت ديوانيات الاثنين، والتجمع الثاني كان في النزهة في ديوانية مشاري العنجري، وقامت قوات الأمن بإغلاق الديوانية، وكان قائد القوات في تلك الفترة الوزير الحالي أحمد الرجيب.

قمع وانهيار

واستمرت الحركة الاحتجاجية مقابل التعسف السلطوي، ففي كيفان ووضعت أسلاك شائكة، إلى أن وصلنا الجهراء، فكانت السلطة ترى ان القبائل هي حلف استراتيجي بالنسبة لها، وجاء القمع بشدة هذه المرة، واعتقل أحمد الشريعان، وتكرر هذا الامر في الفروانية وكان القمع أشد.

وفي مناسبة عيد الأضحى، أغلقت الخالدية بأكملها عندما كان الناس متجهين إلى ديوانية أحمد السعدون، فتم الاتجاه إلى ديوانية صالح الفضالة في العديلية ولكن القوات الخاصة قامت

بالقاء القنابل المسيلة للدموع.

وطرحت السلطة في هذه الفترة مسألة الحوار مع الحركة الدستورية الوطنية، الا ان هذه الحوارات لم تكن ذات فعالية لأن السلطة كانت قد أقرت مشروع «المجلس الوطني» غير الدستوري كبديل عن مجلس الأمة، ورفضت المعارضة ذلك وبدأت حملة اعتقالات حيث اعتقل د. أحمد الخطيب وعبدالله النيباري وأحمد النفيسي والشهيد خالد الصانع وآخرين.

وانفردت السلطة بكل شيء وبكل القرارات، وشهدت هذه الفترة 1986 - 1990 زيادة السرقات والنهب لمقدرات الدولة، في هذه الأثناء جاء الغزو العراقي وانهارت كل مقومات البلد بسرعة كبيرة.

مشروع كويت المستقبل

هذه لمحات من تاريخ الكويت السياسي، وخلاصة هذا التاريخ أن الشعب الكويتي شعب حي، ولم يحصل على الديمقراطية كمنحة وانما كاستحقاق وبعد مطالبة تاريخية قدم في سبيلها شهداء.. وإذا كانت سنة 1921 اعتمدت كسنة لتحديد من هو الكويتي بصفة أصلية، فكان من المفترض أن يتم التعامل مع سنة 1990 كسنة أساس جديدة للكويت الجديدة، ولكن «لا طبنا ولا غدا الشر» لأن هناك مشروعين: مشروع النهج السلطوي ومشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة على أسس ديمقراطية، ولا بد أن يحسم هذا التناقض لمصلحة مشروع المستقبل: الكويت الحديثة على أسس ديمقراطية.

صلاة ديمقراطية

عندما أغلقتا ديوانية العنجري في النزهة، كان القرار هو عمل اعتصام، فطلبنا من حمود الرومي إقامة صلاة العشاء وقراءة طوال السوّر حتى يتجمع أكبر عدد من الناس، فصلى السني بجانب الشيعي، من لم يكن على وضوء ومن لم يكن يصلي من قبل، بمعنى آخر كانت صلاة ديمقراطية بامتياز.

دور وطني مشهود

استذكر أحمد الديين الدور الذي لعبته القوى الوطنية الديمقراطية والتقدمية أثناء فترة الغزو العراقي للكويت، مشيداً بالدور الذي قام به وليد الرجيب في إنشاء وحدة للمقاومة بالاشتراك مع اللواء ناصر بوعركي وإصدارهما نشرة «الوطنيون الأحرار»، وكذلك د. غانم النجار ومحمد القديري وآخرين وإصدارهم نشرة حركة المقاومة الكويتية (حماك)، وكذلك المنشورات التي أصدرها حزب اتحاد الشعب باسم الحركة الوطنية، حيث كانت الدعوات نحو الحفاظ على الشرعية الدستورية والدفاع عن الكويت ضد المحتل. كما لا ننسى دور علي اليوحة وصقر العنزي، والدور التاريخي لفيصل الصانع الذي على الرغم من عضويته في حزب البعث فإنه رفض الانصياع لأوامر العراقيين ورفض الاحتلال وظل متمسكاً بهويته الكويتية.